

محضر الجلسة رقم 232

التاريخ: الثلاثاء 22 شوال 1440هـ (26 يونيو 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وخمس وأربعون دقيقة، إبتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحا.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة للاستماع لرد السيد رئيس الحكومة عن تدخلات الفرق والمجموعة البرلمانية في إطار مناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد وزير المولة المحترم،

السيد وزيرين المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تطبيقا لأحكام الفقرة الأولى من الفصل 101 من الدستور، والمادة 237 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة للاستماع لرد السيد رئيس الحكومة، عن تدخلات الفرق والمجموعات البرلمانية بالمجلس في إطار مناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة.

وقبل أن أعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة، أود التذكير بأن هذه الجلسة العامة هي الثالثة من نوعها التي نعدها في إطار دراسة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، وذلك بعد تقديم عرض السيد رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان في الجلسة العامة المشتركة يوم الاثنين 13 ماي من السنة الجارية، وكذا الاستماع لتدخلات الفرق والمجموعات بالمجلس في إطار المناقشة في الجلسة العامة التي عقدها مجلسنا يوم الاثنين 3 يونيو 2019. والآن استأذنكم لأعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة المحترم، تفضل السيد الرئيس.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أريد أولا أن أشكر جميع السيدات والسادة المستشارين المحترمين على تفاعلاتهم ومناقشاتهم للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة التي سبق أن قدمتها

أمام مؤسستكم التشريعية الموقرة بغرفتيها بتاريخ 13 ماي 2019. ويشكل هذا اللقاء آخر فصول هذه المحطة الدستورية المتميزة التي تأتي في إطار تنزيل مقتضيات الفصل 101 من الدستور بعد مناقشة هذه الحصيلة وتقديم الرد على مداخلات السادة النواب بمجلس النواب، وبالنسبة لي فهي فرصة للحكومة للتفاعل مع المقترحات التي عبر عنها المتدخلون باسم مختلف الفرق والمجموعات بمجلس النواب مع أنني سأقوم بتوضيح رأي الحكومة في بعض ما ورد فيها من أمور نعتبرها إما غير منصفة للحكومة وحصيلتها أو أنها تحمل معطيات غير دقيقة.

وأنتهز هذه الفرصة للتأكيد مجددا على أهمية هاذ المحطة الدستورية المتميزة في تعزيز التواصل بين المؤسسة التشريعية الموقرة ومن خلالها مع الرأي العام الوطني.

وأسجل في البداية أيضا اعترازي بالمواقف المشرفة لمختلف الفرق والمجموعات بمجلس المستشارين بخصوص قضية الصحراء المغربية وإعلانها عن التعبئة والانخراط ومعها مختلف مكونات الشعب المغربي والقوة الحية للأمة وراء جلاله الملك حفظه الله، للدفاع عن الثوابت الوطنية للمملكة، وفي مقدمتها قضيتنا الوطنية العادلة والتصدي لكافة مناورات أعداء وخصوم الوحدة الترابية للمغرب ودحض أطروحة الانفصال ونقضها، وقد تمكن المغرب بفضل الله تعالى ثم بفضل هذا التلاحم والإجماع الوطنيين من تحقيق مكاسب مضطردة آخرها سحب كل من دولتي سلفادور والبرباد اعترافها بالكيان الوهمي ودعم الموقف المغربي الراشح بشأن وحدتنا الوطنية والترابية.

السيد الرئيس المحترم،

لقد شكلت هذه المناقشة مناسبة أخرى أكدت فيها الفرق المشكلة للأغلبية الحكومية بمجلس المستشارين، إذا كان الأمر يحتاج إلى تأكيد على انسجامها وتعبئتها وانخراطها البناء في مساندة العمل الحكومي ودعم مختلف الأوراش الإصلاحية للحكومة، وقد تميز خطابها بالموضوعية وتبثمين ما تحقق من إنجازات مقدره وتقديم النقد البناء وعدد من الملاحظات والاقترحات الهادفة لتجويد العمل الحكومي والأداء الحكومي وتقويم مساره إذا تطلب الأمر ذلك.

وبهذه المناسبة، أود أن أئوه أيضا بمدخلات بعض الفرق الأخرى وإن لم تكن من فرق الأغلبية التي تميزت بالموضوعية في مناقشتها للحصيلة المرحلية.

وطبعا لا يفوتني أن أشكر أيضا فرق المعارضة التي حرصت على ممارسة حقها الدستوري من خلال مساهمتها في مناقشة هذه الحصيلة المرحلية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد كنا ننتظر من كافة السيدات والسادة المستشارين، نقاشا موضوعيا وتقييما منصفيا لمضامين الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، إذ اخترنا في العرض

الحكومة رفعت مستوى الدعم لعدد من الفئات الاجتماعية، حكومة ساهمت في رفع نسبة التمدد، حكومة قلصت نسبة الهدر المدرسي كان 2010: 400 ألف طفل يغادرون الدراسة واليوم قلصنا إلى ما يقرب النصف.

حكومة قلصت عدد وفيات الأطفال وعدد وفيات الأمهات، وهو ما يبناه بالأرقام والمؤشرات التي لا غبار عليها.

تحدث بعض إخواننا في المعارضة عن ما أسموه الإفلاس وعدم محاربة الفساد وكيف يستقيم هذا الكلام ويصح في حق حكومة استطاعت أن تقلص الفساد وأن تكون سببا في ارتفاع ترتيب المغرب من بين الدول في مؤشر ملامسة الرشوة ب17 رتبة في سنتين فقط لأول مرة في تاريخ المغرب، حكومة ارتفع في عهدنا حجم الاستثمارات الأجنبية، حكومة حققت تقدم إيجابي في مؤشر مناخ الأعمال، ما نساوش بأن في 2010 كان في الرتبة 128 واليوم في الرتبة 60 وكان منذ سنتين في الرتبة 69، بمعنى في ظل هذه الحكومة في سنتين تحسن مناخ الأعمال ب9 مراتب، وإن شاء الله غادي يتحسن فهاذ السنة أيضا في 2019 ب4 أو 5، حكومة استطاعت أن توقف تصاعد نسبة المديونية، وبيننا هذا بالرقم، وغادي نرجع له، وهي كلها مؤشرات دولية لم تحايي المغرب ولا حكومة المغرب، مؤشرات دولية لا تحايي المغرب، فلو لا وجود إنجاز حقيقي على الأرض بينته وأوضحته في الحصيلة لما تمكنا من تحقيق هذا التحسن، ولا اعترفت تلك المؤشرات فعلا بهذه النتيجة.

وقد كنت أمس في باريس مع منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي وما قاله لتوقيع الاتفاق مع (L'OCDE) اتفاق مغرب، اتفاق القطري رقم 2 الثاني هو دليل على الثقة في المغرب بالمناسبة، لأن هذا غير مسبوق وأيضا الكلمات التي سمعناها والتقارير التي أصدرتها هذه المنظمة حول الاقتصاد المغربي وتطور الاقتصاد المغربي، وهي تشتغل بالخصوص على الحكامة وعلى التنافسية أو على المعايير الدولية فهاذ المجالات وفي مجالات غيرها، كله إيجابي بل تميّن لما يقوم به المغرب والي قام به في هذه السنوات الأخيرة.

ولأجل ذلك فاحنا لا نشاطر المعارضة نظرتها التشاؤمية وخطابها المغرق عموما في السلبية، بحيث لم نلمس، في بعض التدخلات ماشي كلها، نقدا بناء ولم نسجل في كثير منها اقتراحات عملية وبدائل واقعية، بل كان في الغالب انطباعات وكلام مرسل مقابل ما قدمناه نحن من أرقام ومن معطيات.

إذن هذيك القضية غالب المكتسبات لم تضرب بالعكس، جميع المكتسبات اللي كانت تعززت وتقوت أكثر في ظل هذه الحكومة بالأرقام وبالمعطيات، صحيح نحن متفقون على أن الخصاص لا يزال كبيرا وأن خاصنا نقصوا هاذ الخصاص، ولكن نحن نتقدم فهاذ المستوى بخطى ثابتة بإذن الله.

الذي قدمناه خطاب الوضوح والصرحة والواقعية في سياق دقيق، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، غير أن هذا لم يكن دائما القاعدة، وهذا الأمل لم يكتمل ونحن نتابع أحيانا بعض التدخلات التي آتت مرة أخرى اللجوء إلى خطاب التبخيس والتبئيس، فصرنا نسمع تشكيكا في معطيات وأرقام صادرة عن مؤسسات رسمية، وكيل عبارات قذحة وأحيانا مشينة من قبيل أن الحكومة ضربت أغلب المكتسبات عرض الحائط، أغلب، وبدأت تتقود البلاد نحو الجهول، وأنها لم تنتج سوى فقدان المصادقية السياسية، وأنها نجحت فعلا في تقسيم الأغلبية الحكومية وتقسيم الشعب المغربي وخلق الحقد والكراهية في صفوفه بسياستها الانتقائية.

انتهى النقل عن بعض المداخلات.
وأتساءل وأنا أتساءل بالله عليكم، هل بهذا الخطاب السوداني والمغربي في السوداوية تظن بعض فرق المعارضة أنها تمارس بحق دورها الدستوري؟

ما هي القيمة المضافة لعمل المعارضة إذا كان مجرد تبخيس مستمر وإسهام بهذا التبخيس المستمر في زعزعة الثقة في العمل السياسي وفي الشأن العام وفي المؤسسات؟

ثم أين هو الدور الحقيقي للمعارضة في مراقبة عمل الحكومة عبر نقد بناء، عبر مقترحات، عبر مبادرات تخدم المصالح العليا للوطن بعيدا عن خطاب التبخيس هذا؟

إن الحكومة إذ تذكر وتذكر إنجازات حصيلتها وتبشر بما تقدم على عدد من الواجهات، فإنها واعية بالإكراهات والتحديات والتطلعات المشروعة للمواطنين، وتعي بأن البيئة السياسية والمؤسسية ومناخ الاستقرار الذي تنعم به بلادنا يعد فرصة للوطن لتحقيق المزيد من المكتسبات في طريق تعزيز البناء الديمقراطي.

ولذلك نحن لما قدمنا الحصيلة، قدمناها بمؤشرات رقمية واضحة، قدمناها بمعطيات واقعية، قدمناها حتى باستشرافات مستقبلية قريبة وقدمناها بمعطيات ومؤشرات رقمية صادرة عن المؤسسات الدستورية للمملكة.

ولكن البعض مع الأسف تعمد تجاهل مضامينها وخاض في نقاش بعيد عن حس الموضوعية والإنصاف.

وإذا كنتم قد صفتكم لما قلتم بأنه ضرب أغلب المكتسبات عرض الحائط فبالله عليكم، كيف يمكن أن يكون هناك ضرب لمكتسبات وأن تكون هذه الحكومة كما قلتم فاشلة ومشتتة وتوقع اتفاقا مع شركائها بشأن الحوار الاجتماعي بعد سنتين فقط من عمرها، واتفاق كلفته المالية اللي هو 14.6 مليار درهم أعلى من جميع الاتفاقيات السابقة، الاتفاق 26 أبريل ديال 2011 كانت كلفته 15 مليار وهذا 16 مليار، 16 مليار صحيح.

الحكومة قلصت نسبة البطالة بشهادة المندوبية السامية للتخطيط، صحيح نحن نطمح إلى أكثر ولكن قلصت نسبة البطالة، الحكومة رفعت ميزانية القطاعات الاجتماعية بشكل غير مسبوق التعليم والصحة.

توقعوا هاذ الشي، احنا ننفذوه وصافي، من قبل فاش تأخرنا واحد الشوية في الحقيقة تأخر نسبي، كاتو بزاف ديال المواطنين والمواطنات يقول لنا نطالب الحكومة هاذ الشي اللي اقترحت في الحوار الاجتماعي تنفذو وخا ما بيغيوش النقابات يوقعوه، احنا قلنا لهم لا، احنا شركاء وبعينا نمشيو ذاك الشي، نمشيو حتى..

ووصلنا الحمد لله ووقعنا هاذك الاتفاق، وقولوا الحمد لله وقعنا الاتفاق. كيفاش هاذ القضية ما تحمدوش الله على واحد العمل اللي درناه مجموعين؟ هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، كنا كنجيو هنا، هاذ الهضرة قتلها المرة الثالثة وأنا كقولها، كنا كنجيو هنا وكيروضو برلمانيين إما في مجلس النواب ولا هنا، كيقول لك لماذا تيسير؟ أنا عندي الجماعة، أنا رئيس جماعة ذاك تيسير ما كيسيرش علي، وجماعة حدايا فيها تيسير، دابا عممنا تيسير، إوا صفقو على هاذ القضية، أتتا طلبتو، احنا استجبنا.

دابا هناك أمور كثيرة، عملية، واقعية، كان يطالب بها الناس من المعارضة درناها، دابا بحال إلى ما كايناش، ضرب عليها الطم، صافي، ومشي كيقولو، لا.

هذا هو خطاب الموضوعية، تقول هاذ الشي تحقق، مزيان، ولكن احنا كنبالو بالمزيد، هاذ الخلل نقص ولكن هاذ الشي ما كافيش، باش يكون الخطاب متوازن، هاذ الشي اللي كنبالو، احنا لا نطالب من المعارضة أن تكون مصفقة للحكومة، احنا غير بركة علينا غير الأغلبية الحمد لله راه كاينة، والأغلبية التي لا تصفق، حتى هي تتدخل وتنتقد ولكن بمنطق متوازن.

بعض المداخلات رجعاتنا ثاني للبلوكاج الحكومي، فهمتني، رجعاتنا للبلوكاج الحكومي، وبدات تتقول ما سببه من فراغ سياسي ومؤسسي، كأنها لم تكن شريكة في تلك المرحلة، في المفاوضات وفي الصعود أو النزول، وحقيقة الأمر أن الجميع يعرف أن احنا راه طويونا هذيك الصفحة، وأن الحكومة الحالية لا تتحمل تلك المسؤولية ما كتحملهاش، احنا نهار عين جلالة الملك هاذ الحكومة، بدينا كنشغلو، وصوت مجلس النواب، انطلقنا في تنفيذ البرنامج الحكومي، ولذلك نحن قدمنا حصيلة لسنتين وخلال هاتين السنتين من عمر الحكومة تحقق أكثر ما لم يتحقق في بعض المجالات في ظل الحكومات بكامل ولايتها، وهاذ الشي بالأرقام، وهو ما يفند ما يقال عن سوء التدبير وفشل وهدر الزمن السياسي، إلى آخره، بالعكس اقتصدنا الزمن السياسي، واستطعنا بالأرقام أن نحقق أمور مهمة، وبطبيعة الحال حتى المواطنين والمواطنات سيلمسون هذا.

والغريب أن هناك من أنكر علي حتى الابتسامه أثناء عرض الحصيلة، والفرحة بالمنجزات والأرقام والمؤشرات، وبعيتو تصادرو حتى حق رئيس الحكومة في الابتسامه، هاذ الشي اللي بقي، دليل على أنه لم يكن هناك شيء ينتقد في الحصيلة، سنناخذ غير الأشكال وبعض الأمور، فهل

كما أنه أمر مؤسف أن تطلق من تحت قبة البرلمان اتهامات كبيرة من قبيل الحديث عن منطق الغنيمية والوزيعة في التعيين بالمناصب العليا والصفقات، بل ذهب أحدهم وقال أتم عيتم كل المعينين من حزبكم، وأنا ما عرفتش هاذ القضية مين جات، طيب أعطيونا أرقام، أعطيونا أسماء.

وأنا قلت مرارا التعيين في المناصب العليا مفتوح أمام الناس، اللي عندو يعطينا معطيات أو شكايات أو شكايات أو انتقادات بالأسماء أو بالأمثلة، أنا أتعهد كرئيس الحكومة أي شكاية من هذا النوع أن أحقق فيها، وأنا أعمل على أن نمضي في التحقيق إلى أبعد مدى وإلى آخر مستواه.

ولذلك فيجب أن لا نطلق الكلام على عواهنه، ذلك أن الخطاب من هاذ النوع السلبي والسياسي المأزوم والمشغع أحيانا بأسلوب اللمز والتشنييع والاتهام، أحيانا مشى في بعض المداخلات إلى حد التشكيك في الوطنية، وهذا غريب جدا، هذا هو الذي يسهم في مزاج سيء، هو الذي يسهم في تنفير المواطنين والمواطنات والشباب بالخصوص من الأحزاب السياسية ومن السياسة ومن المؤسسات ويشكك فيها، إذن دير خطاب موضوعي واقعي.

لذلك أدعو نفسي وأدعو الجميع حكومة وبرلمانا إلى أن نعمل جميعا على أن نرتقي بخطابنا السياسي ونتحري فيه الموضوعية والإنصاف، ولنترزم فيه بضوابط وأدب الاختلاف والنقد والتقييم، لأننا نقف جميع بمسؤولية أمام المواطنين والمواطنات الذين يتابعون ما نقوم به وما نقوله، ولا يستقيم أن نكون نحن سببا في عزوف أو سببا في تعزيز ثقة هؤلاء المواطنين في المؤسسات وفي العمل السياسي.

وكما قلت مرارا أنا بطبيعة الحال كانت بعض الأمور اللي تقالت، أنا ما غاديش نرد عليها، أنا نتحترم جميع الأحزاب السياسية أما الحزب ديال السي علال الفاسي أنا فوق راسي وعيننا وأنا كتحترم السي علال الفاسي، أنا راه العلاقة راه كبيرة، ولكن جيو معانا للطريق، ماشي معقول، ماشي معقول، واش أنتما أتتا، الأمين العام قدامي وقعتم على اتفاق وتبخسون هذا الاتفاق، كايين واحد شوية الخطاب اللي فيه واحد الشوية خاصو يتقاد واحد شوية، ماشي أنت لا ماشي أنت، أنت ما تدخلتنيش، اللي تدخلو..

إلا دافعت على الشعب قل الله يجازيك بخير جينا لهنا للبرلمان كقولو الحكومة لم تستطع أن تنجح اتفاقا ديال الحوار الاجتماعي، الحكومة جمدت الحوار الاجتماعي، دابا الحكومة الحمد لله وقعت الحوار الاجتماعي، ديرو الخطاب متوازن، قبل تنهيم، ولكن من بعد قول الحكومة نجحت مع جميع الشركاء، هذا ماشي نجاح ديال طرف واحد، كلنا نجحنا، نجحت في أن توقع الاتفاق الاجتماعي، راه احنا بعينا ما نكرهوش، احنا الحكومة ما نكرهوش نديرو أحسن، ولكن ما تحقق شيء جيد، احنا راه اتصلو بنا شراخ عديدة من المواطنين والمواطنات كيشكروننا، بعدا قبل ما توقعو أش كانوا كيقول لبينا؟ عندي الرسائل، باقي الرسائل، كيقول لنا لاش أتتا بعيتو

تعرض الواقع الفعلي لتقدم تنفيذ التزامات البرنامج الحكومي إلى حدود نصف الولاية، وفق خيط ناظم تؤطره رؤية الحكومة في مختلف المجالات. وأنا أستحضر هاذ المنهجية أريد أن أجدد التنويه وأجدد الشكر لكافة مسؤولي وأطر القطاعات الحكومية الذين عملوا مجدية في سبيل إنجاح هذه المنهجية اللي هو عمل مستمر.

السيد الرئيس،

سأحاول التفاعل مع تدخلات السيدات والسادة المستشارين من خلال المحاور الأساسية الثلاثة الآتية:

المحور الحقوقي والمؤسسي؛

المحور الاقتصادي؛

المحور الاجتماعي.

وسأختصر في بعضها وأتوسع في بعضه الآخر على حسب ما أتى في تدخلات السيدات والسادة المستشارين.

أولا، مآل تنزيل خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

أولا، خاصنا فتخرو أن بلادنا اليوم عندها هاذ خطة العمل الوطنية، واحدة من 39 بلدا في العالم اللي عندو خطة العمل الوطني في المجال الديمقراطي وحقوق الإنسان، وأها خطة وضعت بمنهجية تشاركية وتشاورية موسعة، جميع الجمعيات الحقوقية والمؤسسات المتدخلة في المجال الحقوقي ومتدخلين كثيرين ساهموا فيها، فغير هاذ العملية هاذي، هي يجب أولا أن تتموها، هاذي راه ماشي سهلة، وبالتالي فهاذ الخطة التي ترجمت بعد ذلك إلى مخطط تنفيذي اللي هو موجود، الآن يبدأ تنفيذ هاذ المخطط التنفيذي.

إذن هاذ المخطط التنفيذي استكملة السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان، والذي كان مشرفا على وضع الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، واستكمل وضع المخطط التنفيذي، انخرط فيه الجميع، وفق مقارنة تشاركية مرة أخرى، وهذا المخطط التنفيذي هو إطار تعاقدي يمكن من تعبئة مختلف المتدخلين والفاعلين المعنيين، سواء الرسميين أو غير الرسميين بالمناسبة، في إطار من التكامل والتنسيق والاتقائية ومراعاة لأدوار كل واحد منها، وهو وثيقة إجرائية تترجم تدابير الخطة إلى أنشطة كفيلة بإعمالها مع تحديد الجهة المسؤولة عن التنفيذ والشركاء والجدولة الزمنية للإنجاز والنتائج المنتظرة من الأنشطة المبرمجة، ومؤشرات القياس تساعد على التتبع والتقييم، هاذ الشيء كل شيء موجود، ويمكن في اللجنة المعنية أن تستدعوا السيد وزير الدولة، وللإطلاع على التفاصيل في هذا المخطط التنفيذي.

وعملت الحكومة أيضا ليس فقط على المستوى المركزي، ولكن أيضا على المستوى الترابي، وفق مقارنة تشاركية وتعاقدية، عملت على أن يواكب الفاعل الترابي أعمال مضمين هذه الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك من خلال الشروع في إعداد المخططات التنفيذية الترابية، بتنسيق مع مجالس كافة جهات المملكة باستحضار مقومات الجوهية

تريدون مصادرة حق رئيس الحكومة حتى في الابتسامه وفي الإشادة بحصيلة تقدر أنها إيجابية وواعدة وجيدة تمه سنتين فقط من العمل الحكومي، وأن المؤشرات المحققة تعد إن شاء الله بحصيلة أفضل في مستقبل الأيام.

بطبيعة الحال فإن الأطر والكفاءات الوطنية التي تناضل في مختلف المجالات والإدارات والمؤسسات هي التي تحس أكثر بالجهد بالعمل الذي تقوم به بلادنا، لأنهم تيشتمغلو في الميدان وتيشوفو، وبالنتائج التي تحدثنا عنها في هذه الحصيلة.

أما غيرهم فينطبق عليه المثل الأمازيغي: "أونذكيس تابلا، أونكيس تكيت، أبلا صودا العواز" بمعنى واحد تيشتمغل وواحد غير ينتقد، لا خاصنا نكونو نحسو بالجهد ديال هذوك الناس علاش؟ هي هذيك هي الترجمة تقريبا الأمازيغية صعب ترجمها لشي لغة أخرى، كين شي معاني واحد الحلاوة ما.

السيد الرئيس:

شبيهة بالتملة والصرصار، ياك السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة:

إيه.

ولذلك أنا أؤكد مرة أخرى فهاذ المقدمة أنه الحمد لله حصيلة الحكومة فيها الكثير مما يمكن أن يعتز به وفيها الكثير مما يمكن الإشادة به وفي كثير الإنجازات لبلدنا، وإن كنا لا ننكر بطبيعة الحال أن هناك انتظارات أكبر وخصاص أيضا نحتاج إلى أن نتعاون جميعا لتجاوزها.

كانت هناك بعض المداخلات أيضا حول منهجية تقديم الحصيلة، وبطبيعة الحال هنا كان تناقض، شي تقول اعطينونا غير خطاب عام بدون إنجازات واقعية، شي تقول كثرنو علينا بالأرقام الجامدة.

فغير الله يجازيكم بخير تجمعو واتفقو وقولوا لنا وحدة فيهم، وحدة فيهم، والحقيقة والصحيح أن تقديم الحصيلة يجمع بين المستوى السياسي وبين مستوى الأرقام والإنجازات الواقعية التي قدمها.

وأريد أن أذكر بأن إعداد وتقديم هذه الحصيلة لعمل الحكومة جاء تتويج لمسلسل مبتكر، مبتكر لأسلوب تتبع تنفيذ البرنامج الحكومي وهاذ الشيء أنا أعلنت عنه، أنا منذ سنتين بدءا من البرمجة والتتبع والتنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية، وكل ذلك استنادا وانطلاقا من مضمين البرنامج الحكومي.

كما أن إعداد الحصيلة تم تأطيره بمقاربة محكمة تم الحرص فيها على تحقيق التقائية مختلف التدخلات من خلال إعداد المخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي اللي درناه هاذي سنتين، كان برنامج حكومي درنا مخطط تنفيذي للبرنامج الحكومي، درنا وحدة خاصة لمتابعة هذا التنزيل، درنا لجنة بين وزارية لتتبع وتيسير تنزيل البرنامج الحكومي، وهذه المقاربة المحكمة هي التي مكنت من بلورة وثيقة متكاملة للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة،

الشي وتحاول تلقي واحد خيط ناظم وواحد الوسط اللي يجمع بين هاذ التطلعات والانتظارات والخصائص والعوائق ديال كل طرف، هو عمل دؤوب قمنا به بطبيعة الحال مع جميع المتدخلين لنخرج ميثاق اللاتمرکز الإداري في دجنبر 2018. راه هذا شيء مهم جدا، غير هاذي بوحدنا راه الحكومة الحمد لله حققت فيها نقلة.

وأخرجنا بعد إخراج ميثاق اللاتمرکز الإداري خرجنا المرسوم الذي يسطر ويحدد النموذج ديال المخطط المديرية للقطاعات الحكومية.

ونحن الآن في المرحلة الأولى اللي هي 6 شهور كما حددها الميثاق، 6 شهور الأولى هو وضع واعتماد مخططات المديرية للقطاعات، وعندنا نظام حكامه لهاد الورش هي لجنة وزارية يرأسها رئيس الحكومة في عدد من المتدخلين الأساسيين بطبيعة الحال، الأمانة العامة للحكومة، وزارة الداخلية، وزارة المالية، وزارة الوظيفة العمومية ويرأسها رئيس الحكومة ومعه اللجنة التقنية للتتبع في هاذ القطاعات.

قامت هاذ اللجنة التقنية بأكثر من 21 اجتماع، واجتمعت بعدد من القطاعات باش تعطي أولا باش تكون عندنا نسير بنفس الطريقة في إعداد مخططات المديرية، باش يكون رفع القدرات، إعطاء التجربة وهاذ الشيء خدامين عليه بصفة مستمرة، مستمرة واجتمعت اللجنة الوزارية الآن أربع مرات، واللجنة التقنية عدد من المرات، وصادقنا في آخر لقاء على أول مخطط مديري، ركزنا عليه باش يكون مخطط مديري نموذجي باش يمكن لآخرين حتى هما يستفدو منو، واحنا بصدد الآن العمل إن شاء الله نشغلو الأسبوع أو الأسبوعين المقبلين نخرجو مخططات مديريةية أخرى، على أساس أنه في آخر يوليوز 2019 غادي تكون مخططات المديرية عندنا موجودة، وبالتالي غادي تكون عندنا خريطة هندسة لما هي الاختصاصات التي سننقلها إلى الإدارات اللامركزة؟ وما هي الاختصاصات التي سننقلها؟ وما هي الاختصاصات التي لن تنقل ولن تفوض؟ هاذي هو العمل اللي خدامين فيه دابا هو عمل مجال يعني دقيق جدا، لأن غادي تمشي كل إدارة من الاختصاصات، كل اختصاص اختصاصات تنقل هذا نخلي، هذا نقلو، هذا تفوضو، إلى آخره.

ولكن النقل والتفويض على مدى 3 سنوات بمعنى أشنو هي النقل اللي يمكن تنقل من الآن، أشنو هو النقل ديالو، خاصو الإعداد لأن خاص معه الموارد البشرية، خاص معه الموارد المالية، خاص التكوين والإعداد بالخصوص، لأن ما يمكنش تنقل واحد الاختصاص بلا ما تدير القدرات ديال الإدارة اللامركزة باش تمارس الاختصاص، حتى هو التكوين ونقل الموارد البشرية إلى آخره.

إذن هو عمل هندسة متكاملة إن شاء الله وغادي نكونو نايمين فيها ونحن سنكون أول دولة في الجنوب اللي غادي تدير هاذ النموذج واللي غادي يولي نموذجي يجتدى به، وهاذ الشيء أنا سمعناه من متدخلين دوليين اللي مهمين غير باللاتمرکز.

المتقدمة والمخططات الجهوية للتنمية والمخططات الإجرائية القطاعية.

وفي هذا الصدد، عقدت عدد من اللقاءات، تصل الآن إلى ثمان لقاءات مع مجالس وأعدت للتوقيع على اتفاقية الشراكة بين وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان ومجالس الجهات، وبرمجت لقاءات لتعزيز قدرات الفاعلين المحليين وخلق دينامية على المستوى الترابي، من خلال برامج للتعبئة والتحفيز وكذا برمجت ورشات عمل لتعزيز أدوار الجامعة على مستوى الجهات، وهاذ الشيء كامل تنفذ فيه جزء مهم وستنفذ أجزاء أخرى.

إذن هذا واحد المخطط تنفيذي ديال خطة العمل، اللي عندو حتى برنامج للتنفيذ يسير حتى على المستوى الترابي.

على مستوى الجهوية المتقدمة وتنزيل ميثاق اللاتمرکز الإداري، أريد أن أتفق مع بعض المداخلات التي أكدت على ضرورة المضي قدما في تنزيل ورش الجهوية المتقدمة وتكريس الحكامة الترابية وتثبيت الجهة كفاعل أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار التكامل مع أدوار الدولة وباقي الجماعات الترابية، والحكومة واعية بهاذ الورش وأعطت له أهمية، وقد أجبنا هنا في هاذ المنبر الموقر على أسئلة متعددة، مرتبطة بهاذ المجالات.

أريد أن أقول بأن الحمد لله فيما يخص الموارد المالية المخصصة للجهات، القانون حدد الوتيرة، واحنا راه ماضين في الوتيرة ننفذها كما هي، كما محددة في القانون التنظيمي للجهات، واضحة أن نصل إلى 10 ملايين درهم في أفق سنة 2021، احنا راه غاديين، ووصلنا هاذ العام 8.4 مليار درهم، احنا غاديين ننفذ ذلك على حسب ما هو موجود في القانون التنظيمي الذي صادقتم عليه أتم، إذن هاذي واضحة، لأنها محددة بالأرقام ما فيهاش أسمو وكنزيدو نقطة كل سنة، وصلنا اليوم ل 5%.

ومن جهة ثانية، هناك الميثاق الوطني للاتمرکز الإداري، والذي أستغرب حتى هو هاذ الميثاق الوطني للاتمرکز الإداري، كما قلت لكم، ربما كنت شي مرة هنا أو في مجلس النواب، 17 خطاب ملكي أو رسالة ملكية من الرسالة ديال 2002 ديال جلالة الملك إلى الوزير الأول الذي يطلب فيه بإخراج ميثاق اللاتمرکز الإداري.

وفي خطاب ديال العرش ديال 2013 جلالة الملك تيقول: "ونحن نتنظر إخراج ميثاق اللاتمرکز الإداري الذي ناديت بإخراجه منذ 10 سنوات". هذا في الخطاب ديال 2013.

وكرر جلالة الملك الدعوة إلى إخراجه هنا في افتتاح البرلمان في 2013، ودعا إليه بعد ذلك.

بعد ذلك هذه الدعوة ملكية كل الحكومة تيقول لها خرجو احنا تحلينا بالجرأة والنجاحة والسرعة والالتقائية، هذا دليل على الالتقائية، لأن ميثاق اللاتمرکز الإداري من بين الأمور اللي كانت تتصعبو هو أن خاص الالتقاء يكون بين مختلف المتدخلين، لأن كل واحد عندو رأي، عندو إشكالات، عندو عوائق، عندو خصائص ذاتية، كل قطاع ولذلك باش تجمع هاذ

نمضي في نهج التبخيس، أحيانا تنحس بأنه منهج في بعض المداخلات مع الأسف، وسأبين بالملوس ما أراه صحيحا في هذه المعطيات الاقتصادية. أولا، نسبة نمو الاقتصاد الوطني، حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط المغرب حقق سنة 2018 نسبة نمو تقدر ب 3% وذلك على الرغم لأن السنة الفلاحية كانت متوسطة، حيث تراجع تطور نسبة القيمة المضافة الفلاحية من 15% سنة 2017 إلى 40% سنة 2018.

وفي آخر التوقعات الأخيرة التي أعلن عنها بنك المغرب يوم 18 يونيو الجاري راجع بنك المغرب نسبة النمو المتوقعة للارتفاع، وأنا أتوقع أنهم سيراجعون نسبة النمو بالارتفاع أكثر قبل نهاية هذه السنة، ذلك أن المعطيات الواقعية كتحرك، راجع نسبة النمو المتوقعة سنة 2019 إلى 2.8% بدل 2.7، كما توقع أن ترتفع نسبة النمو سنة 2020 إلى 4%.

وعلاقة بهذا الأمر لا بد من التأكيد على أن بلوغ متوسط نسبة النمو ما بين 4.5 إلى 5.5 كهدف في ممت هذه الولاية الحكومية، انطلق من قناعتنا بضرورة تحقيق نمو هيكلي مستدام وليس فقط نمو ظرفي.

فإذا كان الاقتصاد الوطني في الحقيقة لا يزال يتأثر بالعوامل الخارجية، وهذا شيء متوارث ماشي خلقناه في سنتين، ماشي عامين درنا فيه المغرب النمو الاقتصادي مرتبط بالتساقطات المطرية أو بالنتاج الفلاحي، هذا شيء متوارث، عوامل حصيلة السنوات الفلاحية ولكن أيضا تقلبات الأسعار على الصعيد الدولي وخصوصا أسعار المحروقات، البترول والغاز.

إلا أن الإصلاحات التي باشرتها الحكومة تساهم بطريقة مضطربة في الحد من هذه التأثيرات هذا هو الهدف، الهدف من الإصلاحات اللي كندار باش نحدو من التأثيرات الخارجية على نسبة النمو أو التأثيرات الظرفية بالأصح على نسبة النمو بطريقة تدريجية، كل سنة كنعقلو التأثير ديال هاذ الأسباب الظرفية، هاذ الشيء ما يمكن يتخلق في سنة واحدة، لكن هو سيرورة، وإن شاء الله احنا غادين له، ذلك أنه كما تعلمون النمو الاقتصادي عندو جوج محددات، عندو المحددات الهيكلية الطويلة الأمد وهي الإصلاحات الهيكلية التي تقوم بها الحكومة، مثل مثلا التكوين، تنمية الرأسمال البشري، تعزيز التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني نحو قطاعات ذات قيمة مضافة عالية، تحسين مناخ الأعمال اللي هو جزء أساسي، تشجيع الاستثمار اللي هو جزء أساسي من العوامل الهيكلية في دعم النمو، محاربة الفساد لأن الفساد كيصعب لنا جزء كبير من النمو، تجويد حكامه المقاولات والإدارة.

في هذا الإطار، عملت الحكومة على بلورة عدد من الإصلاحات الهيكلية بغية تحسن أكبر ومستدام لمعدل النمو على المدى المتوسط والبعيد، وهاذ الشيء النتائج ديالو، ونحن متأكدون بأنها عتكون على المدى المتوسط.

النوع الثاني محددات ظرفية لنسبة النمو، تتعلق أساسا بالميزانية العامة، كما تعلمون يعتبر الاستهلاك الداخلي للأسر والاستهلاك ديال الإدارة

فإذن احنا في واحد الورش مهم جدا واحنا خدامين فيه وننتج فيه واحنا في آخر يوليو إن شاء الله إلى عندنا هاذ الهندسة عاد غادي نبدأ كيفاش النقل دالاختصاصات وهو الورش كله فيه ثلاث سنوات ابتداء من دجنبر 2018.

إذن احنا عندنا خريطة واضحة ورؤية واضحة واحنا غادين تنطبقو فيها لكن تحتاج إلى مداها الزمني العادي، المدى الزمني إلى كان خاص 3 سنين، راه خاصني 3 سنين ما يمكنش نديرو في شهر واضح.

المجهود التشريعي للحكومة.

لا يمكن أن أنكر على السيدات والسادة المستشارين المحترمين تطلعهم إلى الإسراع في المجال التشريعي في مزيد من إصدار نصوص تشريعية، وأيضا إلى استكمال إصدار بعض النصوص التشريعية الهامة، سواء تلك التي تدخل في إطار تنزيل الدستور أو غيرها من النصوص التشريعية، هذا طموحنا جميعا، احنا كاملين بغينا هاذ الشيء نديروه.

لكن ما أستغربه هو إنكار المجهود التشريعي والتنظيمي المتميز الذي قدمته هذه الحكومة في نصف ولاية فقط، والذي جعل فترة السنتين الماضيتين من أخصب الحقب على مدى العقدين الأخيرين في مجال الإنتاج القانوني للحكومة، تمت دراسة أكثر من 430 مشروع، نص قانوني وتنظيمي صادقت عليهم الحكومة أو اعتمدتهم وتصادق عليهم في المجلس الوزاري، منها أكثر من 150 مشروع قانون والحكومة عازمة بالتأكد على رفع وتيرة هذا الإنتاج القانوني والتنظيمي.

أما بالنسبة لبعض مشاريع القوانين التي تساءل عنها السيدات والسادة المستشارين فهي معروضة على المؤسسة التشريعية الموقرة.

مشروع القانون الإطار للتربية والتكوين، مشروع القانون التنظيمي المتعلقين بتنفيذ الطابع الرسمي للأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، مشروع القانون التنظيمي للإضراب، وبالتالي فهذه مسؤولية المؤسسة التشريعية إن شاء الله ونحن ننتظر المصادقة عليها نهائيا.

بخصوص مشروع القانون المتعلق باللقابات، بنقابات العمال والمنظمات المهنية للمشغلين والذي ورد في الدستور أيضا المطالبة بإخراجه، فيتم العمل حاليا على إعداد صيغة أولية بتنسيق بين القطاعات الحكومية المعنية قصد التشاور معها في مرحلة ثانية مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين.

أنتقل بعدها السيد الرئيس إلى المحور الاقتصادي والذي في بدايته غادي نستغرب طريقة مناقشة المعارضة للشق الاقتصادي من الحصيلة المحلية لعمل الحكومة، حيث بعض المرات بدون أرقام، ولكن اتهامات ولا مصادرات ولا غير أفكار، وأحيانا عدد من المعطيات وأرقام ومؤشرات بعيدة كل البعد عن الحقيقة، حتى لا أقول شيء آخر.

ذلك أن هناك تقارير تصدر إما كل شهر أو كل ثلاثة أشهر، وقت ما غنجيو للمداخلة تحينو الأرقام ديالنا مع آخر رقم صدر، لأن بدون هذا، فنحن لا نتابع وأحيانا نسب واحد شوية دالتغليب للرأي العام، وأحيانا

كتعيش فيها هاذ المقاول الصعوبات، وهو القانون اللي كان منتظر منذ فترة طويلة، الحمد لله، راه أتم شركاء في هذا الملف، إذن قولوا الحمد لله احنا حققنا مجموعين واحد العمل للمقاول.

وأنت دابا درتي واحد العمل وكتبخسو، قول درنا حاجة مهمة وباقي خاصنا نديرو شي حاجة أخرى.

ولابد أن أعيد التذكير بجملة من الإصلاحات الهامة التي اتخذتها هذه الحكومة.

شوف، خرجو من هناك الفضاء الداخلي السوداني، خرجو لفضاء الأمل الواسع، لابد أن أعيد التذكير بجملة من الإصلاحات الهامة التي اتخذتها هذه الحكومة لتحفيز الاستثمار الخاص ودعم المقاول وخاصة المقاول الصغرى والمتوسطة.

أولا، إصلاح ورش المراكز الجهوية للاستثمار، هاذ القانون اللي حتى هو صادقتم عليه أتم، ملي جابتو الحكومة واللي تحلات فيه بالجرأة والإلتقائية إصلاح جوهري للمراكز الجهوية للاستثمار.

ثانيا، مواصلة وتسريع، هاذي غير مسبوق، عملية استرجاع متأخرات الضريبة على القيمة المضافة (TVA) جات الحكومة حطات 50 مليار في سنتين، السنة الماضية بالنسبة للقطاع الخاص 10 مليار خرجت منها ما يقرب 8 مليار، هاذ السنة 40 مليار عمل غير مسبوق وتحملت الحكومة فيها المسؤولية، وهو تأخر، اسمح ليا 35 مليار عمليا خرجت.

خرجنا 40 مليار، هذا قرار جريء علاش ما تحدوش قبل، اسمح ليا. والضريبة على القيمة المضافة هاذ الديون على الحكومة تجمعات من أكثر من 15 إلى 17 سنة وهي كتجمع، واحنا اتخذنا القرار مرة واحدة، وهو الذي سيكون له وقع إيجابي على حياة المقاول وسيكون محركا للاقتصاد الوطني وغادي يزيد نسبة النمو قبل نهاية هاذ السنة، لأن هاذ الأموال خرجت ودخلت عند المقاولات العمومية وعدد من الشركات، والأن كبرمج باش تستثمرها وهاذ الشيء غادي يحرك الاقتصاد الوطني.

ثالثا، الإعفاء من دوائر وغرامات المتأخرات الضريبية سنة 2018، حتى هو درناه وصادقتو عليه في قانون المالية.

رابعا، تطبيق القانون المتعلق بأجال الأداء ودرنا آليات لمتابعة هذا الملف بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب اللي كنعينهم، وتدار المرصد ديال آجال الأداء، وهو يتابع هذه العملية.

واتخذت عدد من الإجراءات الأخرى في هذا المجال ديال آجال الأداء والذي نتج عنه تحسن آجال الأداء ما بين 2017 و2018 بمقدار 14 يوم بالنسبة للإدارات والمقاولات العمومية و19 يوما بالنسبة للجاعات المحلية، احنا خاصنا نحسنو أكثر ونحسنو ما قبل احنا واعيين ما قبل (la réception) ما قبل حساب الأجل ديال الأداء، لكن هناك تحسن يجب أن بنمّن.

إصلاح الإطار القانوني وهو أيضا اللي صادقتمو عليه لشركة المساهمة

العامه، أهم محرك للاقتصاد الوطني غير أن الحكومة الحالية لم تسلك خيار تحسين النمو على المدى القصير من خلال بعض الآليات قصيرة المدى وعن طريق الإخلال بالتوازنات الماكرو اقتصادية، وذلك تقاديا للإضرار والمخاطرة بحقوق الأجيال المقبلة وباستقرار الاقتصاد الوطني.

فلذلك نحن الرؤية عندنا واضحة، وإن شاء الله سنجني ثمارها، وذلك لن يتم على المدى القصير وإنما على المدى المتوسط والطويل، وهذا دليل إضافي على أن الحكومة تنظر بالخصوص بالإجراءات ديالها إلى المصلحة الوطنية وليس إلى الهاجس السياسي الانتخابي، نحن لا نفكر فيه، أي الانتخابات المقبلة احنا كنفكرو باش نقومو بالواجب ديالنا فهاذ اللحظة وغادي نقومو به والباقي له مدبر حكيم.

المقاول الاستثمار، اعتبرت إحدى المداخلات ظلما للحكومة أن الحكومة تبادت في تدابير واستراتيجيات لا تحدم مصلحة المقاول، وخاصة الصغرى والمتوسطة، مشيرة إلى إفلاس وإغلاق عدد معين 8000 كيقول بعض المداخلات مقاول سنة 2018، وهذا كله واحد الادعاء لا يستند على أساس، ذلك أن الحكومة قامت بعدد من الإصلاحات ومن التدابير لمصلحة المقاول الصغرى والمتوسطة مهمة جدا، بعضها غير مسبوق.

فيمكن أن أقول مثلا أرقام المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، تفيد أن المغرب أحدث 92700 مقاول جديدة في سنة 2018، أي زيادة 20% بالمقارنة مع 2017، وهو أكبر ارتفاع شهدته بلادنا منذ 10 سنوات، منذ 10 سنوات لم يكن هناك ارتفاع لإحداث المقاولات مثل ما تم سنة 2018 بالمقارنة مع 2017، هاذي أرقام ديال المكتب المغربي للملكية الصناعية، وبالمقابل غادي نجيو للمقاول الذاتي بوحده، حتى هو ارتفع وحققتنا الأرقام ديال 2021 من الآن تجاوزنا العتبة ديال 100 ألف، هذا دليل على الثقة في الاقتصاد الوطني ودليل على أن التحفيزات ديال الحكومة والمساعدات ديالهم جاو الشباب واستافدو منها وأنه استاجبو لها، الشركات التي تفلس لأول مرة منذ سنوات تراجع عددها، لأول مرة منذ سنوات تراجع عددها، فتراجعت بين 2018-2019 من 8020 شركة سنة 2017 إلى 7900 شركة تقريبا سنة 2018، وهو أول انخفاض من الشركات المقبلة على الإفلاس منذ 10 سنوات أيضا.

الأرقام صادمة، لأن الكلام العام يمكن تقول كلام عام، ولكن عندما نأتي للأرقام صادمة ما عندك ما تدير لها، نقصت هذا وزاد هذا، من مؤسسات معترف بها ليست مؤسسات تنفيذية ماشي تابعة للحكومة، لكن هاذ الشيء ما جاش غير هكذا، جاء نتيجة إصلاحات جوهريه قمنا بها، أتم صادقتم على القانون الذي أتت الحكومة به في قضية صعوبة المقاول، وهو القانون الذي يقضي بنسخ وتعويض الكتاب الخامس من القانون المتعلق بمدونة التجارة، وهذا القانون من الإصلاحات الجوهريه ذات الوقع المباشر على حياة المقاول، لأنه كيوفر مواكبة ودعم لهذه المقاول التي تعيش صعوبات، سواء في إطار الوقاية من الصعوبات أو سواء أثناء المرحلة اللي

لا بد من الإشارة والتأكيد على أن تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة عرف نمو مضطربا بين الفترة الممتدة من 2016 إلى 2018، حيث بلغ 32 مليار درهم بزيادة تقدر بـ 55% من 2016 إلى 2018، وغير هاذي تقولو مبارك مسعود الحكومة، على الأقل وفرنا الشروط وفرنا الظروف باش الاستثمارات الأجنبية تدخل لبلادنا بزيادة 55% في ثلاث سنوات في عمر هذه الحكومة، واش هذا دبا، هذه أرقام صادمة، اللي ماشي أنا اللي درتها، هذا الواقع، معناه أن الحكومة وفرت الشروط، الشروط لإقبال المستثمرين ورؤوس الأموال على بلادنا، وهذا فيه الثقة في بلادنا.

بطبيعة الحال أنا ما عرفتش كيفاش؟ فاش كنا كنهضو على مرونة الدرهم كلشي كان يغوت، وإو الدرهم، غادي ينقص الدرهم، غادي تنقص القدرة الشرائية، كلشي كان كيغوت، غير دوزنا الإصلاح ونجح حتى واحد ما بقى كيهضر، حتى واحد، نجح على مدى دبا سنتين، ما كين تأثير ما كين والو، دليل على أنه كان عمل ناجح، وأنه بقى القرار الحكومي في محله، وهذا دليل على قوة الاقتصاد الوطني ماشي شي حاجة أخرى، وبقاو كيقلو لنا الدولة الفلانية غير بدات التعويم، راه إلى آخره، احنا الحمد لله ما عومنا ما والو، احنا عابمين أصلا، ما جاتش عاد نعو، احنا هاذي مرونة الدرهم بطريقة فنية، انطلاقا من الخبراء أو من الخبرة لا ديال المالية ولا ديال بنك المغرب ولا ديال المؤسسات الأخرى المتدخلة، وبطريقة فنية وغادي نمشيو فيه بخطوات متتدة التي تنفيذ الاقتصاد الوطني.

إلى شي نهار اقتنعنا بأن العملية لن تنفيذ الاقتصاد الوطني ما غادي نديروهاش، وهذا هو اللي كيميزنا، وهو قرار سيادي للمغرب، لا تمليه أي طرف آخر، صحيح احنا كنتصنتو وكنتصنتو من التجارب الأخرى، ولكن احنا كنبصو التجربة ديالنا المغربية، بقيادة جلالة الملك وبتدخل جميع المؤسسات الحمد لله.

إذن كيفاش هاذ القضية، أنا ما فهمتش الاستثمارات الأجنبية داخلية، الصناعة مستمرة كتنطور الحمد لله، ولينا أكبر منتج ومصدر للسيارات في إفريقيا، ولينا الآن كنبصو المحركات ديال السيارات الآن، هاذ المعمل الجديد اللي دشنو جلالة الملك في الفينطرة، المحركات، وهذا غادي يرفع عدد السيارات اللي كنبصوها ونصدهوها في السنتين والثلاث السنوات المقبلة، أما إفريقيا فاحنا الأوائل فيها، مع ذلك هذا شيء إيجابي، الاستثمارات الأجنبية مزيان، النسيج الصناعي كيطور، وخصوصا في مجالات واعدة بطريقة إيجابية، ما يمكنش احنا نديرو شي خطاب تبخيسي هنا، هذه الحمد لله حققتها بلادنا كلها، صحيح أن هاذ الحكومة ماشي بوحدتها اللي دارت هاذ الشيء، تراكم، ولكن هاذ الحكومة دعمت هاذ المسار ودارت البصمة ديالها في هاذ المسار.

وأياضا تقدم ديال التصنيف ديال المغرب في (Doing Business) مرت بـ 75 في سنة 2016 إلى الرتبة 60 في 2018، وهو مؤشر إيجابي، إضافة إلى تموقع المغرب عام 2018 من بين الخمس البلدان الأولى على

وشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وغيرها من أنواع الشركات، والشركة ذات المسؤولية المحدودة وغيرها في جوج قوانين صادقتو عليهم أخيرا، ما بعد الدورة الاستثنائية جنبناهم ولكن بسرعة، وكنتشكركم لأنكم تفاعلت بطريقة إيجابية، هاذي مصلحة وطنية وهذا غادي يكون عندو تأثير إيجابي على مناخ الأعمال وعلى مؤشر مناخ الأعمال هذه السنة.

اعتماد نظام تصاعدي في الضريبة على الشركات، اعتمدها من 2017 غير جنبنا من أوائل الإجراءات اللي درنا هو النظام التصاعدي على الشركات، وهو يؤثر على الثقل الضريبي والضغط الضريبي على الشركات الصغرى والمتوسطة، وفهاد السنة خفضنا النسبة ديال الضريبة من 20% لـ 17.5% نسبة الشركات المتوسطة، وهاذ الشيء صادقتو عليه في قانون المالية.

توسيع المزايا الممنوحة للمصدرين لتشمل جميع الشركات التي تنتج مواد يستثمرها المصدرون، هاذي حتى هي مهمة، هاذوك (les écosystèmes) المنظومات اللي عندنا هاذوك كلهم، أي شركة جات كتدير واحد المسار فديك السيارة اللي كينتجها ذاك المعمل حتى هو كيتدار له الامتيازات اللي كنتعطي للمصدرين، وهذا سيدعم الشركات الصغرى والمتوسطة بالخصوص باش تدخل فهاد المنظومات الصناعية التي تتقوى يوما بعد يوم، لأنها غادي تقوي النسيج الاقتصادي الوطني وغادي تكون آلية من آليات نقل التكنولوجيا.

دعم إطلاق 8 بنوك تشاركية جديدة، وهاذ الحكومة عندها الشرف أن في عهدتها تمت هذه النقلة بهاذ الطريقة الكبيرة.

اتخاذ عدد من التدابير الضريبية لتحفيز الاستثمار، من بينها الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على العمليات الاستثمارية لمدة 36 شهر للشركات القائمة التي تنفذ مشاريع جديدة.

عاشرا، إطلاق صندوق بقيمة 500 مليون درهم لدعم المشاريع الناشئة والمبتكرة.

حادي عشر، إصلاح الإطار القانوني لتيسير لولوج المقاولات إلى التمويل باستعمال الضمانات المنقولة، وهو أيضا القانون الذي صادقت عليه في الدورة الاستثنائية اللي وسع إمكانية التمويل بالنسبة للمقاول، وغادي بنفس على المقاولات الصغرى والمتوسطة اللي ما عندهاش العقار باش يمكن تعطي ضمانات، الآن يمكن تعطي ضمانات بأموال أخرى ماشي عقار، ماشي ضروري تكون عقار يمكن تكون آلات، يمكن تكون حسابات بنكية ويمكن تكون أسهم في الشركات، يمكن تكون بزاف ديال الأمور وهذا غادي يفتح المجال للتمويل.

إذن هناك عدد من الإجراءات، كين شي إجراءات أخرى واقترحتها علينا مرحبا نخدمو بها باش نطبقوها في القريب العاجل بالنجاعة والفعالية التي ميزت باستمرار عمل هذه الحكومة.

ارتفاع الاستثمارات الخارجية المباشرة.

راه فيه مدخول، ماشي من حيث التذاكر دبالو، ولكن مدخول في تحريك الاقتصاد، وغادي تزيد الضرائب دبال الدولة، والناس غادي يتحركو والشركات غادي أسمو، والناس غادي يقتصر عليهم الزمن والمكان والفلوس والمصاريف، شحال غادي نربح، وهذا كلو ربح للاقتصاد وغادي يتقوى الاقتصاد وغادي يردو الديون ساهلة.

لماذا نهول هذا الأمر؟ أنا لا أفهم؟ ما فيش تهويل، والحال أنه ماذا؟ والحال أنه سنة 2018 استطعنا أن نخفض مديونية الخزينة من 65.1% سنة 2017 إلى 64.7% سنة 2018، مع ذلك حتى على هاذ المستوى نحن في منحي تنازلي إن شاء الله، وغادي نزيدو نزله أكثر في المقبل.

إذن ما كاينش علاش نديرو من دابا، الحمد لله، لا على هاذ المستوى ولا على هاذ المستوى كل شيء إيجابي فهاذ القضية.

وأنا أظن بأنه خاصنا نقرأ الأرقام بطريقة صحيحة ولا أن نقرأها بتأويلات متعسفة ومضرة.

الميزان التجاري.

صحيح عندنا واحد العجز بنيوي تعرفه المبادلات التجارية دبال بلادنا، صحيح، واش هاذ الشيء في عهد هاذ الحكومة اللي صنعوتو، هاذ الشيء بنيوي، بنيوي منذ فترة طويلة، طيب أنا ماشي كنتهم شي طرف ولا كنتول هاذ الحكومة ولا هاذي، لا، هذا بنيوي.

وباش نعدلو هاذ الميزان التجاري، أش غادي نعدلو الميزان التجاري هو تكون نسبة الصادرات على الواردات تحسن، نزيدو في الصادرات أكثر، نصدرو أكثر ما نستوردو، إلى وصلنا له.

ولكن على الأقل نقلصو نسبة ما يسمى نزيدو في تغطية الواردات بالصادرات، أو تغطية الصادرات للواردات بحال بحال، هذا هو الهدف، وهذا الحمد لله راه كتحققو فيه جزء.

فلذلك هذه السنة تحسن تغطية الواردات بالصادرات، بمعنى كتزيد الصادرات بوتيرة أكثر من وتيرة زيادة الواردات، أما الواردات ضروري، أي مستثمر شركة بغات دير معمل عندها واحد العلامة ما كايناش في المغرب غادي تستوردها من الخارج، طبيعي، عندنا منتجات أو أمور اللي كحتاجوها كغاربة ما كصنعوهاش في المغرب خاصنا نستوردها، ولكن باش هذه العملية نبدلها، نبدلو الوتيرة دبالها أش خاصنا نديرو، خاصنا نزيدو الإنتاج الوطني دبالنا، نتج كثير من الأمور التي نستوردها ولا نتجها ونبقاو نتجوها في بلادنا.

وهنا تقوية النسيج الصناعي، وهو هذا الهدف دبال إعادة النظر في تعديل هيكل الاقتصاد الوطني باش تكون نسبة القطاع الصناعي فيه أكبر وهو ما نسير فيه، والحمد لله كنعسرو بخطى أحيانا تكون بطيئة، أحيانا كنعسرو مقبولة، ولكن كنعسرو فيه، وهذا هو اللي غادي يمكننا باش نعدلو هذا المنحنى.

ويمكن أن أقول أنه في ظل هذه الحكومة غير هاذ عامين استطعنا أن

المستوى الإفريقي لجاذبية الاستثمارات المباشرة الخارجية حسب تقرير 2019 لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واش بغيتو أكثر من هاذ الشيء على أن الحكومة تشتغل بطريقة جيدة.

تدبير الدين العمومي، تهويل يفنده الواقع، بعض المداخلات حاولت أن تهول من حجم المديونية، أن تصور الوضع على أنه كارثي، مستعملة بعض العبارات، مع الأسف مغلطة من قبيل سطو الحكومة على مستقبل الأجيال القادمة عبر توريطهم في المديونية، إغراق بلادنا بالمديونية التي ترهن مصير المغاربة، توجه الحكومة إلى الإفراط في المديونية، غير أن واقع الحال والمؤشرات الحقيقية تبين عكس ذلك تماما، ها أتتا اللي هضرتو على المديونية تصنتو لي شوية.

أولا، النسبة دبال المديونية في المغرب بالمقارنة مع الناتج الداخلي العام هي من أقل نسب المديونية في المحيط كله، في المحيط كله، راه غير هاذي أسبوعين في فرنسا كيهضرو 100% فاتو 99% وبدات التقارير كنتول إلى آخه والصحافة كتنشر، دخل غير للأترنيت غادي تلقى ذاك الشيء بالعرام، أش كيقولو؟ كيقول لك واش هاذ الشيء سلمي، إيجابي واش نخلوها تطلع إلى 100% ولا، لا، كثير من الاقتصاديين اللي كيدخلو، كيقولو أشنو المشكل فهاذ الشيء، إلى كنت غادي ندوز واحد، إلى كان غادي بنبي شي ميناء، وخذيت الفلوس باش بنبي الميناء والميناء غادي يجرح لي الاقتصاد، والاقتصاد غادي يدخل الفلوس وغادي نخلص الديون، هكذا يتعامل جميع المستثمرين وجميع التجار في العالم في المغرب وخارجه، ما فيه مشكل، ما فيه حتى شي مشكل، احنا النسبة دبالنا أولا من أقل النسب في المحيط، إذن باقين في النسب المعقولة.

ثانيا، القانون التنظيمي للمالية كيجدد أنه احنا لا يمكن أن نأخذ قروض إلا للاستثمار، ما كنعذوش قروض للتسيير، ماشي باش نأكلو ولا نخلصو الموظفين، احنا كنعذو للاستثمار، فإذن هذا عندو منطق، عندو منطق، إلى جيت غادي بنبي واحد الميناء كبير اللي غادي يحول لي النسيج الاقتصادي في منطقة، اللي غادي يعطيها انتعاشة كبيرة، فهذا كترج منو المغرب، بمعنى هاذ المديونية ماشي كنتخلي لي ديون، قبل ما تخلي ليا ديون كنتخلي ليا بنيات أساسية مهمة، بنية اقتصادية، كنتخلي لي (autoroute) طريق سيار للأجيال المقبلة، كنتخلي ميناء بحال الميناء المتوسطي دبا دبال طنجة هاهو دبا ميناء الناظور المتوسط، غادي تخلي لي بنيات مهمة غادي يفتخرو بها الأجيال المقبلة، وغادي تعطي دفعة للاقتصاد، وغادي ينتج هاذ الاقتصاد وذيك الساعة غادي يكون عندي.. أما بنقى هاك كنعشوف فهاذ الاقتصاد باش ما تقترضش وما ندير والو، هاذك هو اللي خاصني نتحلم عليه ونتحاسب عليه.

أما هاذ العملية هاذ يقوم بها جميع دول العالم تقوم بها، عادية جدا ومعقولة ومنطقية، خاصني غير نديه للاستثمار وينتج، دابا عندنا (TGV)، نتجنا (TGV) وحا خذينا كانت به بعض القروض، ولكن هي (TGV)

نوصلو له في 2021، لأن هاذي هي الولاية ديال الحكومة وهكذا تشتغل، برنامج حكومي، أهداف حكومية، وبالمناسبة إلى هزينا البرنامج الحكومي كثير من الأمور التي وعدنا بها الآن تحققت، وكثير من الأمور سنحققها، إن شاء الله، في المدة المتبقية.

المحور الاجتماعي.

لقد بينت بالملموس في الحصيلة المرحلية التوجه الواضح للحكومة على المستوى الاجتماعي، ذلك أن الحكومة جعلت هذا التوجه في صدارة اهتماماتها، وبيننا أن هذا ملموس من خلال تدابير عملية، من خلال أرقام، وأيضا عنده آثار إيجابية على عدد من المؤشرات، وفي إطار التفاعل مع بعض المداخلات وملاحظات السيدات والسادة المستشارين، أود أن أصوب وأصحح بعض الأمور تنويرا للرأي العام.

أولا، تحسن مؤشرات التعليم، لقد ركزت الحصيلة على النتائج المقدرة التي تم تحقيقها في مجال تعميم التمدريس ومحاربة الهدر المدرسي، وهي أمور ونتائج لم تكن لتتحقق لولا الجهود الهام الذي بذل في مجال تحسين وتعزيز البنية التحتية للتمدرس، توفير الموارد البشرية اللازمة إضافة إلى دعم جميع البرامج الاجتماعية، وأذكر بأن جوج أمور درناها أساسية:

أولا، الرفع المضطرد لميزانية التعليم 25% في ثلاث سنوات، زيادة غير مسبوق، وهذا يعني أن فعلا تنعيطو للتعليم أولوية.

ثانيا، الرفع من جميع البرامج الاجتماعية الخاصة بالتمدرس، جيبو ليا شي برنامج ما زدناش في الميزانية ديالو في 2019، جميع البرامج من تيسير للمطاعم المدرسية للنقل المدرسي للمليون محفظة، إلى آخره، كلها زدنا في الميزانية ديالها، المنح الدراسية، دليل على ماذا؟ دليل على التوجه الاجتماعي للحكومة، ما يمكنش هاذ الزيادات كلها ما يكونش عندها تأثير، لابد أن يكون عندها تأثير، وهذا ما وضحته الأرقام وبينته.

من الجهود كلها؟

المجتمع كله 27 مليار درهم، جميع البرامج، غير تيسير، هاذ شي راه دوزتوه في أسمو عندهم التقرير ديالو مفصل في القانون المالية في 2019، غير تيسير زاد فيه 1.5 مليار درهم تقريبا غير تيسير، مليار درهم.

لابد من التذكير هنا بأن هذا أثر مباشرة على عدد من المؤشرات:

أولا، تحسن نسب التمدريس الخاصة بالأسلاك الثلاثة، حيث بلغت هذه النسبة خلال الموسم الدراسي 2017-2018: 99.7% بالنسبة للابتدائي، 91.1% بالنسبة للثانوي الإعدادي، وهذا غير مسبوق نوصلو لهاذ النتائج، نسبة استكمال الدراسة بالابتدائي 95.8% حيث هذه محمة بالنسبة للهدر المدرسي، لأن من بين أكبر مداخل الهاشاشة والفقر والامية ونسبة الأمية هو الهدر المدرسي في الابتدائي، لأن الهدر المدرسي في الابتدائي يعني الأمية، هاذ الشي باش تقلص استراتيجيا هاذ الخصائص، هذا من بين الأسباب.

ثانيا، تحسين نسبة نجاح مجموع التمدريين بالسنة الثالثة من السلك

نحسن أداء المبادلات التجارية، سجلت الواردات نسبة ارتفاع ديال 9.8% سنة 2018 بالمقارنة مع 2019، بينما الصادرات ارتفعت ب 10.6%، أي أنه هذا سبب ارتفاع مضطرد وملموس لنسبة تغطية الصادرات للواردات، هذه النسبة التي بلغت 57.2% سنة 2018 مقابل فقط 56.8% سنة 2017، و51% سنة 2014 معنى ذلك الحمد لله في ظل هذه الحكومة تتحسن هذه النسبة ديال التغطية ديال الصادرات للواردات، معنى ذلك الميزان التجاري يتحسن.

هنا خاصنا نقولو النسب، ماشي الأرقام (la valeur absolue)، ماشي بالمليارات تنحسبوها، تنحسبوها بالنسب لأن النسب هي المهمة، وهذا التحسن إن شاء الله سيضطرد في السنوات المقبلة بإذن الله.

التحكم في نسبة التضخم فيما يتعلق بتطور الأسعار، أتم تعرفون وهاذ الشي أننا نتعرفوه ميزان غير بعض المرات، المهم على كل حال الله يهدي، ما تنغيوش نقولو، ولكن باين نسبة التضخم في المغرب إنها من أكثر نسب التضخم القليلة في العالم، حتى أن كايين اقتصاديين اللي يقول لك علاش تتخلبو نسبة التضخم متدنية، طلعوها شوية، لأن غادي يتحرك عدد من المؤشرات الاقتصادية الأخرى، ولكن لأنه كتنضر القدرة الشرائية ديال المواطن أيضا، نسبة التضخم باش ما ترتفع، ترتفع الأسعار على المواطن، كتنضر القدرة الشرائية.

فنسبة التضخم متدنية اللي هي من أكثر نسب التضخم تدنيا في المنطقة كلها، ما عرفت، احنا أقل من 2% على أكبر تقدير، إذا ارتفعت كاع كزفغو 2، بينما أغلب دول المنطقة 4%، دول الجنوب، 4%، 7% أحيانا، 5%، قليل، هذه النسب ديالنا احنا هي شبيهة بالنسب اللي في بعض الدول الأوربية، 1.7% سنة 2016، 0.7% سنة 2017، 1.9% سنة 2018 وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع جل الدول النامية والمماثلة لمستوى التضخم بالدول المتقدمة، وهذا بطبيعة الحال عندو تأثير على ارتفاع الأسعار اللي هو محدود جدا، طفيف بالنسبة للمواد الغذائية على حسب الإحصائيات ديال المندوبية السامية للتخطيط، ارتفعت ب 0.1% سنة 2017 وارتفاع ب 1.34% سنة 2018 في حين تطورت أسعار المواد غير الغذائية بمعدل 1.3% خلال السنوات الثلاث الأخيرة 2016، 2017، 2018، وهو ما يعكس نجاح الحكومة في التحكم في نسبة التضخم وهذا شيء مهم جدا.

وأريد أن أؤكد مرة أخرى أن هذه الأرقام صادرة عن المندوبية السامية للتخطيط التي لا يستشهد بها بعض السيدات والسادة المستشارين إلا حين تكون أرقاما تخدم أغراضا معينة ومع الأسف الشديد.

المحور الاجتماعي هذا المحور الاقتصادي شفتو فيه أداء جيد للحكومة وتحسن في عدد من المؤشرات، وبطبيعة الحال نحن نتمنى أن تتحسن المؤشرات أكثر وأن نحسن مؤشرات أخرى، وهاذ الشي اللي مشغلين عليه، عندنا برنامج وبرنامج كل سنة ووضوح وعندنا وضوح كامل خاصنا

والدراسات تبين أن التعليم الأولي مؤثر في جودة التعليم، ارتفاع الجودة، مؤثر في تقليص نسب الهدر المدرسي.

إذن احنا في واحد الورش استراتيجي عندنا فيه رؤية، وعندنا فيه وحاطين فيه أدوات، وهذه الأدوات غادي تؤثر في المستقبل ديال المدرسة العمومية بإذن الله والدراسة.

مادم تطرقنا قبيلة إلى البرامج الاجتماعية، بغيت نقول بأن الدراسة الأولية التقييمية اللي دارها المرصد الوطني للتنمية البشرية بينت والتي أجريت سنة 2018، بينت إلى أن برامج الدعم الاجتماعي تمكن من تقليص الهدر المدرسي بحوالي 63% وتحسن نسبة التمدرس لدى الفئة العمرية من 6 سنين إلى 15 عام بنسبة 66.9%، وتحسن نسبة الالتحاق بالثانوي الإعدادي للفئة العمرية بين 12 و 14 سنة بحوالي 36%، وبالثانوي التأهيلي بالنسبة للفئة 15 حتى ل 17 سنة بنسبة 16.3%.

يعني مجرد الزيادة في البرامج الاجتماعية للدعم المدرسي هو يحسن في هذه المؤشرات وبالتالي يحسن جودة التعليم، وجات فهازيك الدراسة بأن أهم برنامج وأول برنامج عندو تأثير هو برنامج تيسير، ولذلك كان هناك الأولوية لتعميم برنامج تيسير ودعمه.

إذن هناك أعمال وفق استراتيجية، وفق أهداف محددة، وهذا الأهداف غادين لها بطبيعة الحال وفق ما يمكنه الزمن الذي نشتغل فيه، ولكن إن شاء الله الحمد لله هناك تحسن، هناك نتائج واعدة، هناك نتائج تبرز التحسن الحقيقي، صحيح أنه تطلعنا وانتظارات المواطنين فوق هذا، ونحن نعترف بأن نحتاج إلى جهد أكبر، إن شاء الله في السنوات المقبلة باش نحسنو هاذ المؤشرات وتتجاوزو جميع العقبات فهاذ المجال ديال أن تكون منظومتنا الوطنية للتربية والتكوين منظومة في مستوى الجودة والمردودية التي ننتظرها جميعا والتي ينتظرها جميع المواطنين والمواطنات.

فيما يخص دعم التشغيل ومحاربة البطالة، طبعاً أنا نتفهم أن كثير من السيدات والسادة المستشارين منشغلين بهذا الموضوع، لأنه موضوع حيوي بالنسبة لشبابنا، وظاهرة البطالة ظاهرة، على كل حال، كونية عالمية، وأطمئنتكم بأن احنا في الحكومة تنعطيها أيضا الأهمية والأولوية، ونحن قلنا من البداية عندنا 3 دالقطاعات ذات الأولوية، هم المجالات التعليم والصحة والتشغيل، ولذلك احنا تنشتغلو على هذا الموضوع بطريقة مضطربة، لكن يجب أيضا أن نكون منصفين، وأستغرب من طريقة تقديم وقراءة بعض الأرقام والمؤشرات.

الإحصائيات التي عرضتها في الحصيلة فيما يخص التشغيل تجد مصدرها من المندوبية السامية للتخطيط، التي أفادت أن معدل البطالة انخفض بنسبة 0.5% بين الربع الأول من عام 2018 والربع الأول من عام 2019، وهو ما يوازي تشغيل ما يناهز 60000 إلى 70000 عاطل عن العمل خصوصا في صفوف الشباب، ويأتي هذا التحسن بعد تطور إيجابي مماثل ما بين سنتي 2017 و 2018 بانخفاض يناهز 0.4%.

الإعدادي اللي بلغ 67.9% في الموسم الدراسي 2017-2018 مقابل 51% فقط في الموسم الدراسي 2016-2017.

تحسين نسبة النجاح في البكالوريا، أتم رأيتم هذه السنة، الحمد لله، تحسنت بالمقارنة مع السنة الماضية أيضا.

وأعنتم هذه المناسبة بطبيعة الحال باش نوه ونهني جميع الناجحات والناجحين بالقطاعين العام والخاص والمترشحين الأحرار، وكذا بالتلاميذ في وضعية إعاقة الذين سهرت الحكومة على توفير الظروف المناسبة لاجتيازهم الامتحانات، كهنهيم على النجاح ديالهم، ونتمناو لهم التوفيق في المسار ديالهم الدراسي فيما تبقى منه ويتسجلو مزيان ويخدمو إن شاء الله، وأيضا أهني أسرههم وعائلاتهم، وأهني الأسرة التعليمية لأنهم كنشكرهم وكونه بهم، لأنهم تعبوا ونجحوا هذه السنة الدراسية وكان النجاح باهر لهذه الدورة ديال البكالوريا.

وأريد أن أهني بالخصوص وأعيد التهنئة ديال التلاميذ في وضعية إعاقة، لأن الحكومة حاولت توفر عدد من الظروف المناسبة والتي شرحناها على 3 مستويات، وتدخلتنا فيها لاجتيازهم الامتحانات، وبالمناسبة التلاميذ في وضعية إعاقة وصلت نسبة النجاح عندهم فهاذ الدورة 84% وهذا غير مسبوق، هذا شي مهم جدا.

وأدعو بالتوفيق للتلاميذ اللي غادي إن شاء الله يعاود يجتازو الدورة الاستدراكية.

تراجع نسبة الانقطاع عن الدراسة، الانقطاع عن الدراسة خاصني نقولو بأنه كنا 400000 تلميذ اللي كانوا يغادرو الدراسة سنة 2008 والآن وصلنا لما يقرب من 220، 230 ألف تلميذ بمعنى قلصنا على مدى هذه السنوات كلها.

ولكن بالخصوص ما بين الموسمين الدراسييين 2014-2015 و 2018-2019 تقلص نسبة الانقطاع عن الدراسة من 2.9% إلى 0.6% والذي بيناه بالأرقام ديال نسبة الوصول للنهاية ديال الدراسة في الابتدائي، ومن 4% إلى 0.9% بالنسبة للإناث، وبالتعليم الثانوي التأهيلي حيث انتقلت من 13.9% في 2014-2015 إلى 9.1% سنة 2018-2019.

كما حققت نسبة انقطاع الفتيات، تراجع ملحوظ انتقلت من 13.6% خلال 2014-2015 إلى 7.5% في 2018-2019، يعني تقلص بما يقرب من النصف تقريبا في هذه المؤشرات ديال الانقطاع عن الدراسة.

الانخفاض كبير في الاكتظاظ وهذا الشي بيناه بالأرقام وجا وزير التعليم قالو، وقتلونا، إلخ.

لكن المهم هو ماذا، هو أن هذه المؤشرات كلها مؤثرة على جودة الدراسة، لأن إذا عندي واحد القسم 60 ماشي بحال إذا عندي 35، الجودة تتحسن، ماشي الاكتظاظ وأيضا التعليم الأولي، برنامج ديال تعميم التعليم الأولي واللي بدا هذه السنة واللي دمجنا فيه ما يقرب من 100000 طفل جديد، عندنا 700000 طفل خارج التعليم الأولي، هو عدد كبير،

فالبرنامج هو 100 ألف سنة 2021، دبا 100 ألف وصلناها دبا، دبا احنا ف 102 ألف وشي حاجة، قريب ل 103 آلاف، وهذا المقاول الذاتي مهم، بلغنا 103% من الهدف المسطر سنة 2021.

تطوير نظام التحفيز لنظام التشغيل، وهذا صادقتو عليه في قانون المالية، التحفيز يرفع عدد الأجراء من 5 إلى 10 بالنسبة اللي كتحمل فيه الدولة الالتزامات الضريبية والاجتماعية المتعلقة بهم، وذلك لفائدة المقاولات وزدنا الجمعيات وزدنا التعاونيات حديثة النشأة وهذا شيء مهم جدا.

الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للتعويضات المدفوعة من قبل المقاولات إلى الدكاترة الباحثين في حدود 6000 درهم بالنسبة للتدريبات لمدة 24 شهر وهكذا، وعدد من الإجراءات الأخرى الجزئية، أذكر منها إلغاء شرط التسجيل لمدة 6 أشهر بالنسبة للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، وعدد من الإجراءات هي التي ساهمت في أن تعطي شيء من الديناميكية لإحداث فرص الشغل ولدعم تشغيل الشباب.

وكما قلت أجدد التأكيد على أن الحكومة مهتمة بهذا الموضوع ومستعدة باش تنصت لأي اقتراح من قبل الأخوات والإخوان في مجلس المستشارين وكذلك في مجلس النواب، لأن احنا بغينا هاذ الجهد، هاذ المنحى الإيجابي ندعموه أكثر وتقويه أكثر للمستقبل.

تحسين القدرة الشرائية للمواطن، تحدثت عليه لأن الأرقام كلها تبين أنه تحسن في الدخل، الأرقام الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط المتعلقة بعمل 2017 وهي السنة الأولى من هذه الولاية تحسن فيها الدخل الإجمالي المتاح للأسر بنسبة 4.2%، هذا دياهم ماشي دبالنا احنا دبال المندوبية السامية للتخطيط.

كما بلغ الدخل المتاح للفرد في عام 2017 تحسن ب 3.1%، ولاشك أن الاتفاق الاجتماعي الذي ساهم فيه ونشكركم واللي وقعتمو معنا فيه وكنشركم أيضا يساهم في دعم القدرة الشرائية لشراخ من المواطنين والمواطنات، سواء في القطاع العام عن طريق الزيادة المباشرة في الأجور والزيادة في التعويضات العائلية وفي القطاع الخاص عن طريق الزيادة في الحد الأدنى للأجر وفي التعويضات العائلية.

وإذن هناك محاولة، ولكن أريد أن أقول أيضا بأن مدام الحكومة مواصلة، تواصل دعم القدرة الشرائية للمواطنين عن طريق الاستمرار في تخصيص الاعتمادات المهمة لصندوق المقاصة أو صندوق الموازنة هذا شيء مهم، وأتمتعون بأنه في سنة 2019 برمجنا 17.6 مليار درهم في صندوق المقاصة لدعم القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات على.. هذا راه جمد لدعمه.

وخا احنا قلنا واحنا غادين في إطار إصلاح صندوق المقاصة، ولكن كما قلت هنا وأعيد وأكرر بأن هذاك الإصلاح دبال صندوق المقاصة لا يمكن أن يتم إلا في إطار شروط لا تضر بالقدرة الشرائية لأوسع الفئات من المواطنين، وخصوصا الفئات الفقيرة والهشة والطبقة المتوسطة. وهذا وعد

إذن احنا في البطالة في منحنى انخفاصي، بعدا قولو مزيان، كنا نتطلعو دبا ولينا تنزلو ببطء، تنزلو غير بشوية، متفق معكم، نقولو تنحيوكم على هاذ التحسن ولكن هذا ما كافي، هذا خطاب الموضوعية الذي يقتضيه.

فهذا الانخفاض وخا هو طفيف، وخا هو فوق الانتظارات دبالنا، وفوق الاحتياجات دبالنا وديال الشباب دبالنا، ولكن لا يمنع أنه هو تحسن إيجابي مضطرب يستمر بوتيرة أحسن، إن شاء الله، وسيستمر بوتيرة أحسن في السنتين المقبلتين، فيأذن الله.

لذلك أن البطالة الأسباب ديالها بنوية، هناك عوامل بنوية ممتدة في الزمن متأثرة في البطالة، منها نسبة الأمية، منها عدم ملائمة التكوينات الجامعية والمهنية لحاجيات سوق الشغل، هذا عمل ديناميكي احنا راه بدينا فيه وأعطيناه أهمية، منها الطبيعة الموسمية لعدد من مناصب الشغل الذي يحدتها الاقتصاد الوطني، وخصوصا في المجال الفلاحي والمجال دبال البناء والأشغال العمومية.

إذن هناك عدد من العوامل ذات الطابع البنوي، وتجاوزها جعلت الحكومة هاذ الموضوع من أولوياتها وحرصت على بلورة وإطلاق المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل إلى حدود 2021، والذي يتميز بكونه أول مخطط للتشغيل تم إعداده في إطار مقارنة شاملة ومندمجة، وعقدت بعده شراكة مع الجهات وشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وشرع في وضع وتنفيذ برامج جهوية للتشغيل بالتعاون مع عدد من المجالس الجهوية، وكذا أحدثت لجنة لليقظة حول سوق الشغل، لأن احنا نشوفو بأنه خاص التكيف مع الحاجيات دبال كل جهة.

ولكن أيضا تواصل الحكومة العمل على المراجعة الشاملة لمنظومة التربية والتكوين المهني التي دعا إليها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وتعمل على تغيير الهيكلية القطاعية للنسيج المنتج عبر مختلف المخططات القطاعية، علما بأن هذه التغييرات الهيكلية تظهر نتائجها على المدى المتوسط والبعيد فقط.

إلى جانب هذه الإصلاحات الهيكلية قامت الحكومة بإجراءات أخرى، من ضمنها الرفع من وتيرة إنجاز عدة برامج لإنعاش التشغيل، البرامج الناشطة، مثلا برنامج "إدماج" الذي مكن من تحقيق سقف 100 ألف عملية إدماج خلال سنة 2018، من بينها حوالي 20000 عقد تشغيل بالخارج، منها أيضا في الإصلاحات اللي درنا بالإجراءات الحكومية التشغيل بالقطاع العمومي اللي رفعناه إلى سقف غير مسبوق، أريد أن أشير إلى أنه فالتشغيل العمومي وصلنا في 3 سنوات 2017-2018-2019 إلى 138491 منصب برسم قوانين المالية لهاذ الثلاث سنوات مقابل فقط 116 ألف في 5 سنوات اللي قبل منها 2012-2016، ومقابل فقط 71 ألف دبال 4 سنوات 2007-2011، وهذا جهد للحكومة مهم.

ثالثا، المقاول الذاتي اللي الآن وصلنا لأكثر من 100 ألف، تجاوزنا عقبة 100 ألف، واحنا كنا واعدنا ب 100 ألف، الهدف اللي كان

المساعدة الطبية وهذا إن شاء الله الاشتغال عليه غادي يكون بطبيعة الحال سنسندة إلى هيئة غير (L'ANAM) الوكالة الوطنية للتأمين الصحي.

ولكن درنا واحد المجموعة ديال الأمور بطبيعة الحال، واصلنا تنزيل وطورنا تنزيل التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الطلبة، وهذا شيء مهم، وصلنا لأرقام متقدمة دبا كان محمود جدا نتيجة غير الإجراءات والمسطرة والتحسيس، التحسيس أيضا.

ثالثا، الولوج للخدمات الصحية، هناك عمل دؤوب لتحسين الولوج للخدمات الصحية وهناك عمل دؤوب لتعزيز العرض الصحي بالعالم القروي، ويمكن أن أقول بأن برنامج تقليص الفوارق المجالية اللي هو البرنامج ديال 50 مليار الذي كان جلالة الملك أعطى الانطلاقة، واللي بدأ سنة 2017 مع هاذ الحكومة، عندو برنامج سنوي، هاذ البرنامج السنوي فيه المستويات المتعددة، فيه المستوى الأول هو الولوج يعني الطرق القروية.

المستوى الثاني هو المؤسسات التعليمية، المستوى الثالث هو المؤسسات الصحية ديال القرب، بطبيعة الحال، العرض الصحي ديال العالم القروي، والمستوى الرابع هو الماء الشروب والمستوى الخامس هو الكهرباء، ولكن على مستوى العرض الصحي هناك برنامج يوضع محلي، هذا هو المهم، خصهم يفهمو المواطنين والمواطنات، هذا الدولة تتعطي فيه الفلوس والجهة تتعطي الفلوس، ولكن على المستوى المحلي والإقليمي بالخصوص تما فين تبتوضع البرنامج، لا تتدخل الحكومة في أي برنامج واش غادي نسبقو هاذ الطريق أو لا هاذي، غادي نديرو لهاذ الدوار هو الأول عاد هذا، هذا لا تتدخل فيه الحكومة، ولكن وفق الدراسة الميدانية اللي كانت قامت بها وزارة الداخلية قبل اللي كانت قامت بها واللي حددت الخصاص في واحد العدد معين من الدواوير.

هاذ الشي 12000 دوار و1500 جماعة تقريبا، واللي هي مجال التدخل، هاذك مجال التدخل لوضع البرامج الزمنية، التحقيب تيم محليا، الحكومة لا تتحمل مسؤوليته تصادق عليه وتعطي الفلوس، والإنجاز تيم إقليميا ومحليا.

الآن والحمد لله، النتائج إلى حد الساعة إيجابية، تم تقريبا شي تعبيد أو إصلاح 4900 كيلومتر من الطرق القروية في ظرف سنتين ونصف تقريبا، وهذا 41% من الهدف الذي سينجز في سنة 2021 وأيضا وصلنا تقريبا إلى 40% من المؤسسات الصحية ديال القرب، تقريبا أكثر من 45% من المؤسسات ديال التعلم ديال القرب وهكذا في العالم القروي، وهذا سيمكن، إن شاء الله، من تجاوز هذا الخصاص.

إذن هذا تقليص الفوارق المجالية وبطبيعة الحال هي هاذي اللي قلنا، 184 وحدة صحية بنسبة 44% من الوحدات الصحية ديال القرب مع اقتناء 480 سيارة إسعاف لهذه الجماعات بنسبة 69%، تجهيز حوالي 31

أقطعه على نفسي.

بالنسبة لتحسين المنظومة الصحية والتي هي أيضا أولوية حكومية، أنا أستغرب أنه في إحدى المداخلات تتقول بأنه الحكومة تخصص أضعف نسبة من الميزانية العامة لقطاع الصحة، بالنسبة مع من، احنا تزيدو كل سنة، فهمتيني.

صحيح أنها غير كافية كما يقول السيد المستشار بعد ذلك، غير كافية بالنظر لهول الخصاص في القطاع الصحي، ولكن هي زيادة معتبرة، في سنتين زدنا 16% من ميزانية وزارة الصحة وهذه النسبة في الزيادة غير مسبوقه أيضا في تاريخ المغرب.

إذن كانت الزيادة وهناك، ولكن احنا كنعبرو أن المنظومة الصحية الإصلاح ديالها هو ورش هيكلية، فلذلك احنا الآن مشغولين، أولا وقبل كل شيء على ورش تعميم التغطية الصحية، لأن هذا الورش هو اللي غادي يقلب الميزان، هو اللي غادي يخلي نسبة الإيفاق ديال الأسر في المجال الصحي غادي ينخفض على ما هو عليه، الآن تزيد على 50% في المحمل، بطبيعة الحال يختلف بين اللي عندهم التغطية الصحية أقل من 30%، وبين اللي ما عندهم التغطية الصحية اللي كيزيد حتى ل 60، 65، 70%.

فلذلك احنا باش نعلبو هذه المعادلة غادي نعممو التغطية الصحية، صادقم مشكورين على القانون الخاص بهذا، يلاه عامين، صادقنا إيوا اشحال بقا بعدا هنا، ما بقاش دير هكا، أنت اللي كيبقي عندك القوانين 3 سنين، ما بقاش تحاسب الحكومة على..

بدأنا المشاورات، وهذا عمل تشاركي تشاوري، بدأنا المشاورات، أصدرنا 4 المراسيم اللي هي أساسية أولية، إيوا إذا قتلو ليا ما تبتسمش أنا نقول لك ما ديرش هكا، باش نديرو التوازن، واحد لواحد.

الآن نحن على الطاولة عندنا بعض المراسيم، عدد المراسيم ديال بعض الفئات، ولكن لأن احنا أنا راه درت لقاء والسيد وزير الصحة هنا، درت لقاء مع القطاعات المتدخلة ومع (CNSS) وقلت لهم أنا أطلبكم 3 الأمور ولكن المهم هو الأمر الثالث، ما غادي توقع شي حاجة بلا ما تكون مشاورات ونعرف أنا بأن هذه المشاورات تمت ونعرف التوجهات ديالها، لأن عندما توقع مرسوم يجب الطرف الآخر أن يكون راضيا نسبيا، احنا ما يمكنش الجميع ولكن كنديرو واحد الحل وسط اللي هو موضوعي معقول يحافظ، أولا كياخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية ديال الفئة ولكن أيضا قدرة الإيفاق ديال الفئة ولكن يأخذ أيضا توازن الصندوق، أتما عارفين هاذ الشي.

ولذلك احنا غادين فهاذ الشي والحمد لله كايين مشاورات تتم بمجد مع عدد من الفئات، إن شاء الله وأنا قلت قبل نهاية 2019 غادي نخرجو بعض الفئات، 2، 3، 4، 5، على حسب ما استطعنا أن نصل إليه.

ثانيا، إصلاح ديال نظام المساعدة الطبية "راميد" إصلاح ديال نظام

وغادي يمكن الجهود الأخرى ديال الدولة تعطي الأكل ديالها، وهكذا هو هاد الشي كامل داخل في منظور استراتيجي بزاف ديال الأمور راه ما يمكنش تحولو الآن، خليك تسنا حتى دير هذاك التحول الاستراتيجي على واحد المستوى باش تحرك الديناميكية كما وقع في بعض الجهات التي رأتموها، إذا هذا هو المنظور الشامل للتنمية اللي فيه الاستراتيجي واللي كيغطينا نتائج مستدامة، ما كندريوش واحد التحولات ظرفية، قال لك لا تعطيني السمكة ولكن علمني كيف أصيد السمك، هذه هي النتيجة ديال هذا المسار.

أريد مرة أخرى أن أؤكد مجددا على أن الحصيلة المرحلية التي قدمناها بينت بالملوس تقدم إيجابي في عدد من المؤشرات الإيجابية، الاجتماعية والاقتصادية وعلى مستوى الحكامة، وقدمت ذلك بالأرقام بالمؤشرات الدقيقة وأيضا بينت تقدم إيجابي في تنفيذ عدد من التزامات البرنامج الحكومي، ولكن بطبيعة الحال هذا لا يمنع من أن نقول بأن هناك جوانب خصاص، جوانب نقص نحتاج إلى أن تتضافر الجهود باش نكملوها، باش نتجاوزها، التحديات باش نواجهوها واحنا واعيين بها والانتظارات ديال المواطنين مرحبا بها.

وبطبيعة الحال احنا منصتون لاحتجاجات المواطنين ولما يقولونه وأيضا حتى احتجاجات المعارضة ما كين مشكل، راه احنا غير في نقاش ديمقراطي، حتى اتتوما من المواطنين بطبيعة الحال، الله أعلم، ولكن تقصو علينا هذاك الخطاب ديال التبخيس لهذه الإنجازات ونظرو شوية بعين الأمل، عين التفاؤل، عين الإيجابية، عين المستقبل، عين المغرب الحمد لله الذي يتطور بطريقة إيجابية.

أنا أريد أن أقول أن احنا كلنا نشتغل لمصلحة الوطن والمواطنين، أريد أن أقول بأن احنا الحكومة عندنا إرادة وتصميم عرفت راه وخا نقول لي قلتو راه ما نتراجعوش ما نوقفوش، الإنجاز اللي درنا غادي نزيدو عليه إنجازات أخرى، بمعنى أن احنا عندنا أهداف وغاادين لها باش نخدمو بلادنا يعني واحد الشوية دالتبخيس واحد الشوية محاولة التينيس ما غادي تأثرش فينا، احنا عندنا عزيمة صلبة حديدية لا تتراجع ولا يمكن أن تتراجع كن على يقين باش تمشيو هانيين، سنواصل بثبات وسنواصل بعزم طريق الإنجاز الذي وعدنا به في البداية، كما سنواصل الإنصات بطبيعة الحال كما وعدنا به أيضا لكم ولعموم المواطنين والمواطنات.

وعندما أرد على بعض الإخوان والأخوات في المعارضة هذا لا يعني أنه أنتقص حق المعارضة ما كين حتى شي مشكل، ولكن خصنا ندافعو على بلادنا لأن عندما تقولون كلمة هنا راه كياخدوها ناس وياخدوها صحافة وكياخدوها منابر دولية، كيقولو كون هاذ الشي ماشي صحيح كاع ميقولو البرلماني، وهو غير صحيح، هاذ الشي كيديروه بعض الخصوم ديال المغرب، ولكن الحمد لله نتيجة التطورات القوية اللي دارتها بلادنا لم يؤثر هذا على سمعة بلدنا وعلى وزنه على المستوى الدولي ولا على إشعاعه على المستوى

مركز صحي بنسبة 94% وأيضا إصلاح 735 مؤسسة تعليمية بنسبة 43% من الهدف اللي غادي نوصلو لو سنة 2021، وأيضا تزويد 12000 منزل بالماء الصالح للشرب بنسبة 46% وإنجاز وإصلاح 26 كيلومتر من شبكة التزود بالماء الصالح للشرب بنسبة 93% والكهرباء أيضا.

إذن هناك عدد من الإنجازات وعدد من الأمور قمنا بها على هذا المجال وغادي نستمر فيها، بطبيعة الحال تقليص الفوارق المجالية ليس في هذا البرنامج فقط وإلا هذا البرنامج مركزي فيه مهم، أساسي، بالمناسبة هو برنامج تيسمى برنامج تقليص الفوارق المجالية، تتساهم فيه الحكومة بنسبة 40% وتتساهم فيه الجهات ب 40% تتساهم فيه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تتساهم فيه (ONEE) المركز الوطني للماء الصالح للشرب والكهرباء، فهذه كلها جهات متداخلة، وهاذ البرامج ديال هاذ، البرنامج، الحمد لله، البرامج ديال العملية التنفيذية تتسير بطريقة إيجابية على العموم.

على العموم راه هي تتمشي وفيها فك العزلة، لأن فك العزلة مهم جدا في هذا المجال، احنا واعيين به ومستمرين فيه، ولكن ليس هذا فقط على المستوى المعدي، أنا نأكد لكم، بأنه الآن غادي يكون هناك واحد التطور كبير جدا، إعادة الخريطة الجيولوجية ديال المغرب، لأن بعض المناطق اللي فقيرة راه عندها ثروات ولكن خاصنا نعرفو هذه الثروات وخاصنا نمكنو المقاولات وخصوصا المقاولات المتوسطة باش توصل لهذه الثروات وهذا واحد الورش خدامين عليه، وإن شاء الله غادي يمكن هذه الجهات من إنتاج هذه الثروات، ولكن أيضا تمكينها من القدرة على التحول التصنيع والقيمة المضافة في تحويل هذه الثروات باش القيمة المضافة ديالها بالنسبة للجهة أن ترتفع، وهاد الشي مشتغلين عليه وإن شاء الله غادي يكون عندو تأثيرات إيجابية.

وأريد أن أؤكد مرة أخرى جميع المخططات المجالية، أي مخطط مجالي إلا وفيه جزء كيتم بالعدالة المجالية، مثلا كندريو ديال المطارات كنعطيو شوية التفضيل للجهات الأقل نمو في هذا المجال، في تطوير المطارات الموجودة ودعم النقل لتخفيض العزلة التي تكون أحيانا عندما لا تكون وسائل التواصل الأخرى كافية.

وأیضا بالنسبة المجال الصناعي الآن بدأ التنزيل الجهوي لمخطط التسريع الصناعي، وغادي يمشي حمة بجهة، بطبيعة الحال هاد الشي كياخو، كما قلت من قبل الجهة الشرقية مثلا، نتيجة الوعي ديال الدولة، الدولة ماشي غير هذه الحكومة لأن ميناء الناظور المتوسط بدا قبل ما نجيو احنا، هو مخطط واضح إذا أنه إلا ممكناش من واحد البنية قوية التي تستطيع أن توفر الأدوات والآليات باش النسيج الصناعي يطور، ما عمرو ما يطور، وخا دير التحفيزات اللي درتي ما يمسيوش، لأن علاش؟ خاص واحد الميناء قوي اللي يمكن من الاستيراد والتصدير بطريقة سهلة وقريب.

ولذلك هذا الميناء هذا غادي يحول النسيج الاقتصادي للمنطقة

"Doing business" تقدمنا فيه مؤشر ملامسة الرشوة تقدمنا فيه بشكل غير مسبوق فالقطاعين، حققنا الميزان التجاري حققنا عدد من الأمور بشكل غير مسبوق، درجنا قوانين قوية جدا، كيفاش غادي نخرجوها لولا أن هناك انسجام معقولا داخل الفريق الحكومي، هذا ما أعتر به داخل الفريق الحكومي.

لذلك أريد أن اشكر جميع القطاعات المتدخلة والفريق الحكومي ومن وراءهم من الأطر ومن الكفاءات اللي هما كثير منهم جنود مجهولون يشتغلون بوطنية عالية وبتجرد راه كيشتغلوا في جميع القطاعات، 700 ألف موظف راه جيش كبير ويشتغلون وخدامين حتى واحد مكيشوفهم، كنشكرهم باسمكم جميعا.

أريد أن أشكر أيضا جميع المتدخلين الآخرين في المجتمع المدني، الإعلام عدد من الجهات الأخرى التي تشتغل لمصلحة بلدنا ول مستقبله، وأريد أن أقول مرة أخرى نحن متفائلون كلنا ثقة في الله أولا، وثقة في بلدنا وثقة في جلالة الملك وثقة في شعبنا على أن بلدنا ستبقى شامة بين الأمم، وغادي يبدى وغادي تبقى وعتستمر في إنجازاتها وفي تألقها إن شاء الله، يجب أن نعتر بها واحنا كلنا أن نشيع خطاب التفاؤل وخطاب الأمل وخطاب الوطنية والاعتزاز بالبلاد، لأنه بهذا يمكن أن نساهم بطريقة إيجابية في أن نتجاوز الاختلالات التي يشكو منها المواطنون وأن نبني مستقبلا أفضل لنا ولأجيالنا المقبلة إن شاء الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد رئيس الحكومة.

شكرا للجميع على مساهمتكم.

ورفعت الجلسة.

الدولي والقاري أيضا.

المغرب الحمد لله غادي إلى المستقبل، ولكن مرحبا بقوتكم الاقتراحية، مرحبا بتدخلاتكم أتم الأغلبية أيضا، والجميع واللي ماشي المعارضة ولا ماشي بالأغلبية حتى هما مرحبا بهم ما كاين حتى شي مشكل بطريقة رياضية، لأن كاين اللي بغا هو يكون فهاذ الموقع هذا من حقه، أي واحد عندو الحق يدير الموقع ديالو السياسي احنا متدخلوش فهاذ الشئ كل واحد يختار الموقع ديالو.

بطبيعة الحال أنا كنت أتمنى أن يكون التواصل مع الأحزاب ديال المعارضة أكثر بكل صراحة ولكن يلاه عامين غادي نستدركو فالبرامج في المستقبل إن شاء الله.

استثمر هذه المناسبة باش نحبي جميع القطاعات الحكومية أيضا حتى هما خصهم تحية، لأن هاذ الإنجازات لم تتم ماشي درتها أنا بوحدي، صحيح الشيفور كان عندو واحد الشوية ديال الأفضلية، السيد الأمين العام، لكن هناك فريق حكومي وأريد أن أؤكد أن ما يروج بأن الحكومة فيها انقسامات وفيها صراعات غير صحيح، هناك اختلافات معقول، هناك تباين في وجهات النظر، صحيح، ولكن نعمل على أن نشتغل كفريق واحد وفي الأمور اللي هي أساسية ومهمة لبلادنا كنجتمعو وكنخدمو.

وبطبيعة الحال الأحزاب السياسة المشكلة للأغلبية احنا عندنا اتفاق مقبول عموما على تنفيذ البرنامج الحكومي وإن كانت هناك اختلافات أخرى، لكن شنو المشكل ديال هاذ الاختلافات؟ نهار السبت والأحد إلى بغا يقولو شي حاجة اللي بغاو بطبيعة الحال بعض المرات كيتقى فيا الحال عندما يكون هناك تبخيس حتى للعمل ديال قطاعات أخرى من بعض الأحزاب السياسية، هاذ الشئ كيوقع منو شوية ولكن غير مؤثر فالعمل الحكومي، ما يمكنش نخرجو هاذ الإصلاحات اللي سمعناها اليوم